العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

أ.م. محمود حميد خليل
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحث: عزالدين خليل إبراهيم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

أصبحت التنمية الاقتصادية في العراق مرهونة بالإيرادات العامة وخاصة الإيرادات النفطية، وذلك نتيجة لرفع الحصار الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ من جهة وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، إذ ارتفع حجم الإيرادات النفطية بشكل كبير نتيجة الإيرادات النفطية المتزايدة.

تهدف الدراسة الى توضيح مصادر الدخل النفطية لمواجهة مخاطر وأشكال انخفاض أسعار النفط، وتوضيح مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة الاتحادية وكذلك قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية في الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦).

وقد توصلت الدراسة الى أن: العراق يحتل موقعاً متميزاً بين الدول النفطية في العالم، سواء أكان ذلك من حيث إمكانيته النفطية المؤكدة أو الاحتياطية ويأتي في المرتبة الثالثة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية وفنزويلا، إذ يمتلك احتياطيات مؤكدة قوامها (143) مليار برميل، واحتياطي محتمل يبلغ (350) مليار برميل يؤهله لان يكون الدولة الأولى المنتجة والمصدرة للنفط في العالم في السنوات القريبة، لقد تزايدت إيرادات العراق النفطية بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

The relationship between oil revenues and the Iraqi federal budget for the duration (2004-2016)

Abstract:

The oil sector plays an important role in the Iraqi economy. Since the establishment of the modern Iraqi state in 1921, the oil sector has played a major role in the financing of development projects in the country. However, this importance has increased since 1951 as oil revenues have increased to become the main financier of the public budget. The economic situation in Iraq is dependent on public revenues, especially oil revenues. After 2003, as a result of the lifting of the economic embargo on the one hand and the rise in oil prices on the other hand, the volume of oil revenues increased and the budget was heavily affected by increasing oil revenues.

The study aims at clarifying sources of non-oil income to face the risks and forms of low oil prices, showing the extent of the reversal of oil prices, as well as measuring and analyzing the impact of oil revenues in the general budget in Iraq for the period (2004-2016).

The study concluded that Iraq occupies a prominent position among the oil countries in the world. whether in terms of proven oil or reserves and comes third in the world after Saudi Arabia and Venezuela., having proven reserves of (143) billion

barrels, 350 billion barrels qualify it to be the first producing and exporting oil in the world in the coming years, Iraq's oil revenues increased after 2003 due to the rise in oil prices globally.

اولا. المقدمة:

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة، وذلك لما يمتاز به من انتاج طاقة حرارية عالية أولا وانخفاض تكلفته مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى ثانيا، لذلك تسعى مختلف دول العالم للحصول عليه بشتى الوسائل منذ اكتشاف النفط والى الوقت الحاضر ،فهو يعد عصب الحياة للدول المستهلكة والمصدرة له على حد سواء ولكنه يتحول إلى نقمة للدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في بعض الأحيان وذلك في حال عدم إدارة ادارته بالصورة التي يحقق فيها النمو المتوازي في كافة القطاعات الاقتصادية وهذا ما يحدث فعلاً في الاقتصاد العراقي، إذ تحول الاقتصاد العراقي بعد إنتاجه للنفط وتصديره إلى اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد كل الاعتماد على هذا القطاع في توفير الإيرادات العامة فأصبح الاقتصاد الكلي يعاني من عدم الاستقرار والتذبذب المتزامن مع الإيرادات النفطية التي هي رهن أسعار النفط المحكومة بالعوامل الجيوساسية الخارجية إلى جانب العجز الدائم في الموازنة العامة للدولة.

إن الموازنة العامة للدولة هي الأداة الرئيسية في تحقيق انجازات الأداء العام والوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية والرقابية، من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اكتسبت أهميتها من حاجة الحكومات المختلفة بأنظمتها السياسية على عكس فلسفتها بإدارة الحكم، وتطوير المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية في هذه الوثيقة، ويتوجب النظر إليها على ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها أداة سياسية من شأنها المساعدة في توجيه الاقتصاد لتحقيق التنمية والاستقرار والعدالة الاجتماعية ورفع دخل المواطن وتقليل البطالة، وتتكون إشكالية الموازنة العامة في العراق من الاعتماد الكبير المتزايد على الإيرادات النفطية في تغطية أوجه الإنفاق العام، على الرغم من تعدد مستويات مصادر الإيرادات سواء كانت طبيعية أو سيادية متأتية من الضرائب والرسوم، أو تلك التي يحققها القطاع العام كعوائد لمخرجاته السلعية والخدمية، وهو ما يوحي للوهلة الأولى إن الموازنة العامة ترتكز على تشكيلة من مصادر الإيرادات إلا انه كما ذكرنا من إن الواقع يشير إلى هيمنة احد المصادر على حساب تدني إسهام المصادر الأخرى.

١. **مشكلة الدراسة:** تتمحور مشكلة الدراسة في الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية وبشكل أساسي لتمويل الموازنة العامة والتي جعلت الاقتصاد العراقي على الرغم من ضعف ارتباطه بالأسواق المالية الدولية أن يتأثر بالأزمات التي تصيب الاقتصاديات العالمية عن طريق ما تخلفه هذه الأزمات من تغيرات في أسعار النفط الخام وبالتالي التأثير على الإيرادات.

٢. **فرضية الدراسة:** إن اعتماد الاقتصاد العراقي على عائد سلعة ريعية واحدة (النفط الخام) كمصدر أساسي للإيرادات العامة، جعل الموازنة العامة تتأثر بتغيرات أسعار النفط عالميا. ويمكن إثبات صحة إحدى الفرضيتين.

- وجود علاقة معنوية بين إيرادات النفط ودرجة تمويل الموازنة العامة للدولة.
- عدم وجود علاقة معنوية بين إيرادات النفط ودرجة تمويل الموازنة العامة للدولة.

٣. **هدف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. تشخيص مخاطر انخفاض أسعار النفط المتكررة بشكل عام والإيرادات النفطية بشكل خاص في اعداد الموازنة العامة.

ب. تهدف الدراسة الى قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة.

٤. أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية المشكلة المعروضة والتي تتمحور حول أهم واعقد مشكلة يمر بها الاقتصاد العراقي، إلا وهي مشكلة الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي لتمويل الموازنة العامة والتي جعلت الاقتصاد العراقي على الرغم من ضعف ارتباطه بالأسواق المالية الدولية أن يتأثر بالأزمات التي تصيب الاقتصاديات العالمية عن طريق ما تخلفه هذه الأزمات من تغيرات في أسعار النفط الخام ،إضافة إلى إن هذه الدراسة ستقدم إسهاما معرفيا تحليليا لوضع الموازنة العامة وبالتالي أثارها على أفاق الاقتصاد العراقي مستقبلا، وتوجيه الإيرادات النفطية بشكل كفوء بما يناسب ويفيد زيادة كفاءة النفقات الاستثمارية ، والتي تنعكس بشكل ايجابي على تطور الاقتصاد العراقي .

٥. منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على الموائمة بين المنهجية الاستنباطية والمنهجية الاستقرائية في التحليل للوصول إلى النتائج المطلوبة، إما أسلوب التحليل فقد تم اعتماد المنهج الوصفي في تحديد مدى تأثير الإيرادات النفطية في اعداد الموازنة العامة للعراق، وكذلك اعتمدت الدراسة المنهج الإحصائي في تحليل البيانات.

٦. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

- **البعد الزمني:** تم تحديد المدة الزمنية من (٢٠٠٤-٢٠١٦).
- **البعد المكاني:** تم تحديد البعد المكاني فقد تم اختيار الاقتصاد العراقي للدراسة.

ثانيا. الإطار التعريفي لأسعار النفط والإيرادات النفطية

١. ماهية أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها:

٢-١-١ مفهوم السعر النفطي

(هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، المكون من ٤٢ غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية على سبيل المثال ١٠٠د/ب)، وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط الدولية وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن (سليمان، ١٩٧٩: ٥)، وبالأخص بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والتي بلغت ذروتها لأكثر من (١٤٧ د/ب) وكادت أن تلامس عتبة ألـ (١٥٠ د/ب) في شهر تموز ٢٠٠٨ لكن سرعان ما بدأت تتهاوى بالانحدار الحاد إذ انخفضت إلى ما دون الـ (٤٠ د/ب) في نهاية النصف الثاني من العام نفسه خاصة في كانون الاول فاقدة بذلك نحو (١١٠ د/ب) والسبب في ذلك كانت الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي تركت اثأرا سلبية على الاقتصاد النفطي مما انعكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط العالمية، متمثلا بتراجع أسعار النفط تراجعا ديناميكيا(الجنابي، ٢٠١٥: ١٢).

٢-١-٢ العوامل المؤثرة في أسعار النفط:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد أسعار النفط، الأمر الذي يشغل العديد من المختصين والمهتمين الذين يعدون النفط السلعة التي لا تخضع لقوانين السوق (قوى العرض

والطلب) إذ يزداد الإنتاج أحيانا ولكن السعر يبقى ثابتا، أو يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا وهكذا، وان العوامل التي تؤثر في أسعار النفط هي كالآتي (الخفاجي، ٢٠١٧: ٢٢-٢٣).

أ. العوامل المؤثرة في حجم الطلب العالمي على النفط الخام والتي من أهمها (مصادر الطاقة البديلة، ومعدل النمو السكاني العالمي، واكتشاف بدائل جديدة، والمناخ...الخ).

ب. العوامل المؤثرة في حجم العرض العالمي من النفط الخام.

ج. المضاربات: وهي أحد العوامل المؤثرة في الصناعة النفطية، التي حولت النفط إلى سلعة للمضاربة بهدف الربح، مما أثر على أسعار النفط في السوق الآنية لكون المضاربات تعتمد على التوقعات المستقبلية للأسعار والأوضاع الاقتصادية والسياسية والمناخية.

د. معدل النمو الاقتصادي العالمي والنمو السكاني والعوامل الطبيعية: ترتبط هذه العوامل بأسعار النفط بعلاقة طردية، إذ يؤدي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أو زيادة معدل النمو السكاني أو تردي الأوضاع الطبيعية (تبدل المناخ أو وقوع الكوارث الطبيعية) إلى ارتفاع أسعار النفط الخام.

٢-١-٣ الإيرادات النفطية والعوامل المؤثرة في حجمها:

أ. الإيرادات النفطية: يمكن تعريف الإيرادات النفطية على إنها العوائد المالية التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الخام أو مشتقاته) كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الناضب المملوك للمجتمع (محمد، ٢٠١٤: ٩٥).

ب. العوامل المؤثرة في حجم الإيرادات النفطية: تتأثر الإيرادات النفطية بجملة من العوامل منها ذات الأثر المباشر ومنها ذات الأثر الغير مباشر ويختلف حجم ونوع التأثير حسب نوع العلاقة سواء كانت علاقة عكسية أم طردية ولذا يمكن أن نبين هذه العوامل وكما يأتي (الخفاجي، ٢٠١٧: ٢٧).

١. أسعار النفط الخام: ترتبط أسعار النفط الخام بعلاقة طردية قوية ويكون تأثيرها مباشر على حجم الإيرادات النفطية.

٢. الطاقة الإنتاجية والتصديرية: يكون أثرها غير مباشر وارتباطها بعلاقة طردية قوية مع حجم الإيرادات النفطية.

٣. التضخم: يرتبط بعلاقة عكسية قوية ويكون تأثيره مباشر على حجم الإيرادات النفطية.

٤. سعر الصرف: يرتبط بعلاقة طردية قوية وغير مباشرة مع حجم الإيرادات النفطية.

٥. النشاط الاقتصادي: تكون العلاقة بين النشاط الاقتصادي والإيرادات النفطية طردية قوية وغير مباشرة.

٢-٣ واقع القطاع النفطي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

واجه الاقتصاد العراقي بصورة عامة والقطاع النفطي بصورة خاصة مشاكل كبيرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ولعلها كانت بدايات الانحراف في المسارات الاقتصادية ودخول الاقتصاد العراقي مرحلة العسكرة، إذ حدث تراجع كبير في جميع القطاعات تقريباً نتيجة ما تعرض له القطاع النفطي من انتكاسات كبيرة، ونتيجة الضغوطات وسوء الإدارة وإتباعها طرقا وأساليب متخلفة في الاستكشاف والإنتاج والتصدير، وعدم الاستفادة من المستجدات العلمية الحديثة (البصام وشريدة، ٢٠١٣: ٨).

٢-٣-١ الاحتياطي النفطي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦):

يصنف الاقتصاديون حقول النفط العراقية في المرتبة الأولى في العالم وذلك لوجود النفط الخام بالقرب من سطح الأرض وانخفاض كلفة الإنتاج وعدم وجود عقبات جيولوجية، ويمتلك

العراق (٧٢) حقلا بتروليا لم تستغل بصورة كاملة سوى (١٥) حقلا، ويمكن تصور صغر حجم إنتاج النفط العراقي مقارنة بالمخزون أذا ما عرفنا أن الآبار المنتجة في العراق تتراوح بين(١٥٠٠-١٧٠٠) بئر، بينما يتوقع أن تبلغ الآبار بعد استكمال البحث إلى ما لا يقل عن (١٠٠) ألف بئر (أحمد، ٢٠١٦: ٤٩).

إن مساهمة احتياطي العراق من النفط الخام بهذه النسبة إلى العالم تمثل نسبة كبيرة في ظل تراجع الاحتياطات النفطية في بعض الدول المصدرة للنفط مثل (بريطانيا والنرويج) الذي سيتحول سوقها الى المستورد للبترول بشكل كلي خلال نهاية الربع الاول من القرن الحالي، كما إن الاحتياطات النفطية لكل من (روسيا والصين) ستنضب في نهاية النصف الاول من القرن الحالي وكل هذا الأمور تزيد من الأهمية النسبية للاحتياطي النفطي العراقي (Organizationk, 2005: 35).

ويوضح الجدول (١) أن الاحتياطي النفطي للعراق بلغ (١٢٢٥٠٠) مليار برميل في العام ٢٠٠٤ وهو اقل احتياطي خلال مدة الدراسة، في حين سجلت الاحتياطي النفطي العراقي ما مقداره (١١٥٠٠٠) مليار في برميل في الأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨) أي أن هناك زيادة في الاحتياطي النفطي، وسجل الاحتياطي النفطي للعراق ما مقداره (١٤٣١٤٤) مليار برميل في العام ٢٠٠٩ وقد انخفض الاحتياطي النفطي للعراق في مقداره (١٤٢٢٨٣) مليار برميل في العام ٢٠١٠، وبلغ الاحتياطي النفطي للعراق ما قيمته (١٤١٣٥٠) مليار برميل في العام ٢٠١١، وسجلت الاحتياطي النفطي للعراق ما مقداره (١٤٣١٠٠) مليار برميل في عامي (٢٠١٢-٢٠١٣) وانخفضت إلى (١٤٢٨٠٠) مليار برميل في العام ٢٠١٤، كما انخفضت إلى (١٤٢١٠٠) مليار برميل في العام ٢٠١٥، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة لزيادة التكاليف في حين بلغ الاحتياطي النفطي في العراق ما قيمته (١٤٨٤٠٠) مليار برميل وهو اكبر احتاطي للعراق خلال مدة الدراسة وبلغ النمو المركب ما نسبته (٢,١٣٠%).

الجدول (١) الاحتياطي النفطي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) مليار برميل

السنة	الاحتياطي النفطي العراقي	النمو السنوي % (*)	الأهمية النسبة % (**)	النمو المركب % (***)
٢٠٠٤	١١٢٥٠٠	-	٦,٥٤٥	٢,١٣
٢٠٠٥	١١٥٠٠٠	٢,٢٢٢	٦,٦٩٠	
٢٠٠٦	١١٥٠٠٠	٠,٠٠٠	٦,٦٩٠	
٢٠٠٧	١١٥٠٠٠	٠,٠٠٠	٦,٦٩٠	
٢٠٠٨	١١٥٠٠٠	٠,٠٠٠	٦,٦٩٠	
٢٠٠٩	١٤٣١٤٤	٢٤,٤٧٣	٨,٣٢٨	
٢٠١٠	١٤٢٢٨٣	٠,٦٠١-	٨,٢٧٨	
٢٠١١	١٤١٣٥٠	٠,٦٥٥-	٨,٢٢٣	
٢٠١٢	١٤٣١٠٠	١,٢٣٨	٨,٣٢٥	
٢٠١٣	١٤٣١٠٠	٠,٠٠٠	٨,٣٢٥	
٢٠١٤	١٤٢٨٠٠	٠,٢٠٩-	٨,٣٠٨	
٢٠١٥	١٤٢١٠٠	٠,٤٩٠-	٨,٢٦٧	
٢٠١٦	١٤٨٤٠٠	٤,٤٣٣	٨,٦٣٤	
المجموع	١٧١٨٧٧٧			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠١٦).

* معدل النمو السنوي = $\frac{p2-p1}{p1}$ × ١٠٠

** الأهمية النسبية = (قيمة السنة الحالية / المجموع الكلي) × ١٠٠

*** معدل النمو المركب = ln (قيمة اخر المدة / قيمة اول المدة) / عدد المشاهدات × ١٠٠

٢-٣-٢ الإنتاج النفطي في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٦).

يمتاز انتاج النفط العراقي بالعديد من المزايا أهمها اتساع حجم الحقول النفطية المكتشفة البالغ عددها تقريبا (١٠٠) حقل منها ما هو منتج والأخر مكتشف (غير منتج)، ويتركز انتاج النفط في العراق في ثلاث حقول أساسية (حقل كركوك، وحقل غرب القرنة، وحقل الرميلة) إذ تبلغ مساهمتها (٨٠%) تقريباً من حجم الإنتاج الكلي (مرزا، ٢٠١٣: ١٨).

كما يمتاز جهاز الانتاج النفطي في العراق بصفة التقادم وعدم التطوير وهذا يعني عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج ولكن يمتاز بانخفاض تكلفة الإنتاج إذ تبلغ في بعض الحقول (١) دولار للبرميل نتيجة لقرب النفط من سطح الأرض وتدفقه بشكل آلي بفعل الضغط الموجود في المكمن النفطي، أي لا يحتاج إلى ضاغطات تساعد على استخراج النفط الخام إلى السطح والتي تزيد من كلفة الإنتاج كما هو الحال في بحر الشمال الذي تزداد كلفة انتاج البرميل فيه عن (١٨) دولار للبرميل (احمد، ٢٠١٦: ٥٢).

ثالثا. الإطار التعريفي للموازنة العامة:

تتكون الموازنة العامة من النفقات العامة والإيرادات العامة (موازنة الدولة) وهي تنظيم مالي فني يوازن بين هذين الجانبين من الكميات المالية، ويحدد العلاقة بينهما ويواجهها معاً لتحقيق هدف السياسة المالية (العمري، ١٩٨٨: ١٢).

كما ويمكن تعريف الموازنة العامة على انها تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لغرض تحفيز الاقتصاد القومي، وذلك برفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أصبحت الموازنة الأداة التي بواسطتها يكبح جماح التضخم أو الكساد الاقتصادي وهي وسيلة لدعم التخطيط على المستوى القومي (الزيدي، ٢٠١٢: ٩٠-٩٢).

٣-١ انواع الموازنة العامة:

أ. موازنة البنود (الموازنة الرقابية: Item-line Budget):

تُعدُّ موازنة البنود الموازنة الرقابية من أقدم أنواع الموازنات كون إنَّ الهدف الأساس لهذه الموازنة موجه نحو الرقابة على الأنفاق العام، وهو أمر طبيعي نتيجة لسيادة الأفكار الكلاسيكية آنذاك، وأول من استخدم هذا النوع من الموازنات هي انكلترا ثم انتشرت إلى الدول الأخرى ولا تزال العديد من الدول وحتى يومنا هذا تستخدم هذا النوع من الموازنات وخاصة الدول النامية مثل لبنان، العراق، الأردن، وغيرها من الدول النامية الأخرى (محمد، ٢٠١٤: ٧٥).

ب. موازنة التخطيط والبرمجة (Planning Programming Budgeting System):

وهناك عدة تعاريف لهذا النوع من الموازنات وقد عرفتها لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية بأنَّها (نظام أو أسلوب لصياغة وتحقيق أهداف محددة بشكل كمي ويركز تصميم هذا النظام على الوسائل البديلة لتحقيق الأهداف التي تسمح بمقارنة النتائج بالتكاليف) (العلي، ٢٠٠٢: ٣٤٥).

ج. موازنة الأساس الصفري (Zero Base Budgeting):

تعرف موازنة الأساس الصفري بأنَّها (الموازنة التي تتطلب إجراء تقييم شامل ومنتظم لجميع البرامج والمشاريع التي تنظمها وثيقة الموازنة ولا تعطي أولوية للبرامج والمشاريع تحت التنفيذ (المعتمد تنفيذها) على المشاريع الجديدة عند توزيع الاعتمادات وتفترض تخفيض الاعتمادات المالية أو إلغائها للمشاريع تحت التنفيذ، إذ تبين عند التقييم أنَّ كفاءتها أصبحت منخفضة والعائد منها أصبح لا يتناسب مع كلفتها (المهايني، سلوم، ٢٠٠٧: ١١١).

د. موازنة البرامج والأداء (Programs and Performance Budget):

ظهرت هذه الوازنة في الولايات المتحدة الامريكية وطبقت بالتحديد في ولاية نيويورك بعد الحرب العالمية الثانية، وقد عرف بعض الكتاب هذه الموازنة بأنَّها(أداة تبويب بيانات الموازنة العامة بحيث يعطي الاهتمام لما تقوم به الحكومة من أعمال وليس إلى ما تشتريه من السلع والخدمات)،أي إنَّ موازنة الأداء توضح الأهداف والاغراض التي تتطلب الاعتمادات من آجلها كما توضح البرامج المقترحة تحقيقها هذه الأهداف، فضلا عن معدلات كمية يمكن بها قياس المهام التي تم انجازها في كل برنامج على حدة، ويعتمد هذا الأسلوب على تبويب الموازنة الذي يأخذ بالاعتبار اهتمامات الحكومة وما يجب تنفيذه من برامج وخطط ومشروعات دون التركيز على ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات(حسين، ٢٠٠٤: ٦).

٣-٣ واقع الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

٣-٣-١ هيكل الموازنة العامة في العراق:

أن الموازنة العامة وبشكل أساسي تتكون من جانبين هما جانب النفقات العامة والذي تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة، ويتم تقييد الفقرات الخاصة بها في الجانب المدين من الموازنة أما الجانب الأخر فهو جانب الإيرادات العامة والذي يعبر عن ما تحصل علية الدولة من دخول، ويتم تقييد الفقرات الخاصة بها في الجانب الدائن من الموازنة، وتجمع الموازنة العامة هذين الجانبين في وثيقة مالية واحدة لتعبر عن المركز المالي للدولة وما تحقق في نهاية السنة المالية سواءً كانت حالة العجز آم الفائض وفي ما يأتي تحليل للموازنة العامة في جانبيها الإيرادي والإنفاقي.

٣-٣-٢ واقع الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٦):

يتضح من الجدول (٢) أن الإيرادات العامة في العراق بلغت ما قيمته (٣٢٩٨٢) مليون دولار في العام ٢٠٠٤ وهي اقل قيمة خلال مدة الدراسة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، في حين ارتفعت الإيرادات العامة إلى (٤٠٥٠٣) مليون دولار في العام ٢٠٠٥، ثم ارتفعت إلى (٤٩٠٥٦) مليون دولار في العام ٢٠٠٦، وسجلت الإيرادات النفطية ما قيمته (٥٤٥٩٩) مليون دولار في العام ٢٠٠٧، في حين سجلت الإيرادات العامة أعلى قيمة لها إذ بلغت (١١٩٤٦٦) مليون دولار في العام ٢٠١٢ ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه والتي أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية، في حين انخفضت لتصل (٥٤٤٠٩) مليون دولار في العام ٢٠١٦، وبلغ النمو المركب (٣,٨%) نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً (الزبيدي، ٢٠١٤: ٩٣).

الجدول (٢) واقع الإيرادات العامة في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٦) مليون دولار

السنة	الإيرادات العامة	النمو السنوي (%) (*)	الأهمية النسبية (%) (**)	النمو المركب (%) (***)
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢	-	٣,٥	
٢٠٠٥	٤٠٥٠٣	٢٢,٨	٤,٣	
٢٠٠٦	٤٩٠٥٦	٢١,١	٥,٢	
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩	١١,٣	٥,٨	
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢	٤٦,٩	٨,٥	
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩	٣١,٢-	٥,٩	
٢٠١٠	٦٩٥٢١	٢٥,٩	٧,٤	
٢٠١١	٩٩٩٩٩	٤٣,٨	١٠,٦	
٢٠١٢	١١٩٤٦٦	١٩,٥	١٢,٧	
٢٠١٣	١١٣٧٦٧	٤,٨-	١٢,١	
٢٠١٤	١٠٥٦١٠	٧,٢-	١١,٢	
٢٠١٥	٦٦٤٧٠	٣٧,١-	٧,١	
٢٠١٦	٥٤٤٠٩	١٨,١-	٥,٨	
المجموع	٩٤١٨٤٣			

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات مختلفة لسنوات متعددة (٢٠٠٤-٢٠١٦).
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠١٦).

(*) (**) (***) تم استخراج النمو السنوي والأهمية النسبية والنمو المركب من قبل الباحث.

٣-٤ اتجاهات العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعياً، أحادي الجانب إذ يعتمد على القطاع النفطي كمصدر رئيس للدخل والذي يشكل نسبته (٩٥%) من إيراداته العامة وهو العامل الرئيس لتمويل الموازنة العامة في العراق، إذ إن الزيادة في الإيرادات العامة نابعة من زيادة الإيرادات النفطية التي كانت بسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار النفط عالمياً.

أولا. نبذة عن الاقتصاد العراقي بشكل عام للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦):

ثانياً. العلاقة بين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦):

ثالثا. العلاقة بين الإيرادات النفطية والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦):

٣-٤-١ نبذة عن الاقتصاد العراقي بشكل عام للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦):

بلغ عدد سكان العراق بحدود (٣٦,٩) مليون نسمة في العام ٢٠١٥، إذ تشكل البطالة (١٦,٤%) من السكان النشطين اقتصادياً، ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل الاقتصادي ويظهر من خلال سيطرة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، سواء من خلال عوائده أم من خلال نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إذ شكلت عوائده من إجمالي الصادرات (٩٥%) وشكلت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بين (٥٠-٦٠%) (الجبوري، ٢٠١٧: ٨٥).

ويعد اختلال هيكل التجارة الخارجية من سمات الاقتصاد العراقي وتشوه الميزان التجاري من خلال هيكل الصادرات الذي يتصف بعدم المرونة ويتركز أساسا على النفط من غير الاعتماد

على القطاعات الأخرى كالتجارة والصناعة والزراعة مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الاستيراد، كما أن سياسة حرية الاستيراد لم تكن على وفق ضوابط وأسس تحكمها متطلبات الاقتصاد فقد أغرقت السوق المحلية بالسلع والبضائع ذات المنشئ العادي والنوعية الرديئة بهدف جني أقصى ربحاً ممكناً وهو ما ترتب عليه أمران هما (كاظم، ٢٠١١: ١١).

١. زيادة عدد العاطلين عن العمل ودخولهم في صفوف البطالة المستشرية أساسا.
٢. تدهور الصناعات والمهن الصغيرة التي تعد أساس النهوض في الاقتصاد العراقي.

كما يؤثر الوضع الأمني على الاقتصاد العراقي بطرق متعددة فهو يحول موارد الأعمار إلى نشاطات غير منتجة من جهة ورفع تكاليف الإنتاج من جهة أخرى، ويدفع الشركات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية إلى مغادرة العراق بسبب الظروف الأمنية، ويقلل من فرص دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد، ويتسبب انعدام الأمن في إحداث نقص حاد في الإنتاج الخدمات العامة، ولاسيما الكهرباء والمشتقات النفطية مما يؤدي إلى انتشار السوق السوداء وتوسعها وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور شروط العيش الطبيعي وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات وإشكاليات واسعة لأسباب عده قد تكون داخلية وأخرى خارجية فهو اقتصاد ريعي أحادي الجانب على الرغم من انه يمتلك موارد هائلة ومتنوعة، وتحديد طبيعة النظام الاقتصادي وتوجهاته ودور الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية أمر مهم وضروري في العراق ، ومن اجل تخفيف العبء والعمل على تنويع القطاعات الاقتصادية المنتجة والخروج من أحادية القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى لا بد من النهوض وتطوير القطاعات الأخرى ومنه القطاع الزراعي، والصناعي وقطاع الخدمات (الجبوري، ٢٠١٧: ٨٦).

٣-٤-٢ العلاقة بين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٦):

يبين الجدول (٣) أن الإيرادات العامة بلغت ما قيمته (٣٢٩٨٢) مليون دولار وبلغت الإيرادات النفطية منها ما قيمته (٣٢٥٩٣) مليون دولار في العام ٢٠٠٤ وهي اقل نسبة للإيرادات العامة بشكل عام والإيرادات النفطية بوجه خاص نتيجة لانخفاض أسعار النفط، في حين ارتفعت الإيرادات العامة على التوالي لتصل (٨٠٢٥٢) مليون دولار في العام ٢٠٠٨، وكذا الحال بالنسبة للإيرادات النفطية في ارتفاع مستمر لتصل إلى (٧٩١٣١) مليون دولار في العام ٢٠٠٨ وقد سجلت أعلى قيمة للإيرادات العامة خلال المدة لتصل (١١٩٤٦٦) مليون دولار في العام ٢٠١٢ وكذلك للإيرادات النفطية فقد بلغت أعلى قيمة لها خلال مدة الدارسة لتصل (١١٦٥٩٧) مليون دولار في العام ٢٠١٢ نتيجة لارتفاع أسعار النفط ،ثم انخفضت الإيرادات العامة لتصل (٥٤٤٠٩) مليون دولار في العام ٢٠١٦، وكذلك الإيرادات النفطية هي الأخرى انخفضت لتصل (٤٤٢٦٧) مليون دولار في العام ٢٠١٦، من خلال ذلك نستنتج أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية إذ تزداد الإيرادات العامة بتزايد الإيرادات النفطية. ويبين الجدول (٣) أن الإيرادات النفطية بلغت نسبتها من الإيرادات العامة (٩٨,٨%) في العام ٢٠٠٤ وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه والباقي يعود لإيرادات أخرى غير نفطية، ثم انخفضت إلى (٩٧,٥%، ٩٥,٦%، ٩٢,٩%) على التوالي في الأعوام (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧)، في حين سجلت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (٩٨,٦%) في العام ٢٠٠٨ أما الباقي فهي إيرادات غير نفطية، وانخفضت لتصل إلى (٩٣,٧%، ٩٦,١%، ٩٨,١%، ٩٧,٣%، ٩٧,٦%، ٩١,٩%، ٧٧,٢%) في الأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠،

٢٠١٢،٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥)، إذ كانت نسبة العام ٢٠١٥ هي أقل نسبة خلال مدة الدراسة نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه، ثم بلغت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (٨١,٤%) في العام ٢٠١٦، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي.

الجدول (٣) العلاقة بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

مليون دولار

السنة	الإيرادات العامة (١)	الإيرادات النفطية (٢)	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (٢)/(١)*١٠٠ (*)
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢	٣٢٥٩٣	٩٨,٨
٢٠٠٥	٤٠٥٠٣	٣٩٤٨٠	٩٧,٥
٢٠٠٦	٤٩٠٥٦	٤٦٩٠٨	٩٥,٦
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩	٥٠٧٤٧	٩٢,٩
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢	٧٩١٣١	٩٨,٦
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩	٥١٧١٩	٩٣,٧
٢٠١٠	٦٩٥٢١	٦٦٨١٩	٩٦,١
٢٠١١	٩٩٩٩٩	٩٨٠٩٠	٩٨,١
٢٠١٢	١١٩٤٦٦	١١٦٥٩٧	٩٧,٦
٢٠١٣	١١٣٧٦٧	١١٠٦٧٧	٩٧,٣
٢٠١٤	١٠٥٦١٠	٩٧٠٧٢	٩١,٩
٢٠١٥	٦٦٤٧٠	٥١٣١٢	٧٧,٢
٢٠١٦	٥٤٤٠٩	٤٤٢٦٧	٨١,٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة المالية دائرة الموازنة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات مختلفة لسنوات متعددة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) تم استخراج نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة من قبل الباحث.

والشكل (١) يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦).

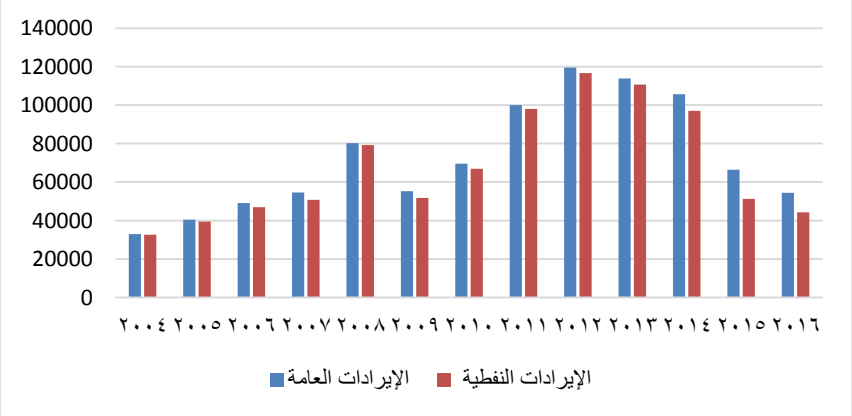

الشكل (١) العلاقة بين الإيرادات العامة والايرادات النفطية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

مليار دولار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٣).

٣-٤-٣ العلاقة بين الإيرادات النفطية والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦):

من الجدول (٤) سجلت النفقات العامة ما قيمته (٣٢١١٧) مليون دولار في العام ٢٠٠٤، وسجلت الإيرادات النفطية ما قيمته (٣٢٥٩٣) مليون دولار في العام نفسه إذ هي اقل إيرادات نفطية خلال المدة الدراسة، وإن هذه الإيرادات النفطية وحدها تغطي النفقات العامة، وقد انخفضت النفقات العامة لتصل إلى (٢٦٣٧٥) مليون دولار في العام وهي اقل نفقات خلال مدة الدراسة ٢٠٠٥، في حين ازدادت الإيرادات النفطية لتصل إلى (٣٩٤٨٠) مليون دولار في العام نفسه، وقد ازدادت النفقات العامة لتصل إلى (٣٨٨٠٧، ٣٩٠٣١، ٥٩٤٠٣) مليون دولار في الأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) على التوالي، أما الإيرادات النفطية ارتفعت هي الأخرى لتصل إلى (٤٦٩٠٨، ٥٠٧٤٧، ٧٩١٣١) مليون دولار في الأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) على التوالي، في حين انخفضت كل من النفقات العامة والإيرادات النفطية في العام ٢٠٠٩، مقارنة في العام ٢٠٠٨، إذ بلغ الأخير ما قيمته (٥١٧١٩) مليون دولار إما النفقات العامة بلغت ما قيمته (٥٢٥٦٧) مليون دولار، وسجلت أعلى قيمة للإيرادات العامة إذ بلغت (١١٦٥٩٧) مليون دولار في العام ٢٠١٢ نتيجة لارتفاع أسعار النفط، في حين سجلت أعلى قيمه للنفقات العامة إذ بلغت ما قيمته (١١٣٤٧٤) مليون دولار في العام ٢٠١٤ بسبب الحرب التي خاضها العراق ضد عصابات داعش الإرهابي، في حين سجلت الإيرادات النفطية ما قيمته (٩٧٠٧٢) مليون دولار في العام ٢٠١٤، وبلغت النفقات العامة ما قيمته (٧٠٣٩٨) مليون دولار في العام ٢٠١٥، أما الإيرادات النفطية فسجلت ما قيمته (٥١٣١٢) مليون دولار في العام ٢٠١٥، وبلغت النفقات العامة ما قيمته (٦٧٠٦٧) مليون دولار في العام ٢٠١٦، وسجلت الإيرادات النفطية (٤٤٢٦٧) مليون دولار في العام ٢٠١٦، ونلاحظ من خلال ذلك إن الإيرادات النفطية تغطي النفقات العامة خلال مدة الدراسة عدا الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) إذ إن النفقات العامة تزيد على الإيرادات النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٤).

الجدول (٤) العلاقة بين الإيرادات النفطية والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) مليون دولار

السنة	الإيرادات النفطية	النفقات العامة
٢٠٠٤	٣٢٥٩٣	٣٢١١٧
٢٠٠٥	٣٩٤٨٠	٢٦٣٧٥
٢٠٠٦	٤٦٩٠٨	٣٨٨٠٧
٢٠٠٧	٥٠٧٤٧	٣٩٠٣١
٢٠٠٨	٧٩١٣١	٥٩٤٠٣
٢٠٠٩	٥١٧١٩	٥٢٥٦٧
٢٠١٠	٦٦٨١٩	٦٤٣٥٢
٢٠١١	٩٨٠٩٠	٦٩٦٤٠
٢٠١٢	١١٦٥٩٧	٩٠٣٧٥
٢٠١٣	١١٠٦٧٧	١٠٦٨٧٣
٢٠١٤	٩٧٠٧٢	١١٣٤٧٤
٢٠١٥	٥١٣١٢	٧٠٣٩٨
٢٠١٦	٤٤٢٦٧	٦٧٠٦٧

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات مختلفة لسنوات متعددة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

الاستنتاجات:

١. يلاحظ الدور القيادي المتنامي الذي يؤديه قطاع النفط في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعراق، إذ تساهم عوائد النفط بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في تغذية الموازنة المالية العامة، مما تطلب ضرورة تنويع مصادر الدخل في العراق والتعويل على القطاع النفطي في السنوات القادمة في إدارة عملية التنمية وإعادة الأعمار عن طريق إيراداته، علماً إن العراق يواجه صعوبة في إعادة الأعمار بسبب نقص التمويل.

٢. هنالك العديد من التحديات بعضها داخلية وأخرى خارجية تواجه الصناعة النفطية في العراق ويعد ضعف التمويل والعامل السياسي والأمني والفساد المالي والإداري، من التحديات المؤثرة في استثمار هذا القطاع وتطويره، وجعله يعاني من تدني مستويات الإنتاج وانخفاض حجم الطاقة التصديرية على الرغم من ضخامة الاحتياطيات الأمر الذي جعل الحاجة ملحة فعلاً إلى استثمارات ضخمة في هذا القطاع.

٣. ظهر من خلال التحليل أن هنالك العديد من الضرورات الإستراتيجية لتوسيع حجم الاستثمارات النفطية تتطلبها المرحلة الراهنة من اجل توسيع الطاقات الإنتاجية والتصديرية لكي يتبوأ العراق المكانة النفطية في السوق الدولية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة.

٤. إن عوائد النفط لم تستخدم في تحقيق الفائض الاقتصادي، ولم تحدث التراكم الرأسمالي المطلوب للتنمية. وإنما كانت دائماً تستخدم لأغراض بعيدة عن ذلك، بحيث إنها لم تتجاوز عملية تمويل الاستيرادات وتغطية العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

المقترحات:

١. اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة وتنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري وإنشاء مؤسسات تكنولوجية ابتكاريه من شأنها توفير موارد مالية للدولة.

٢. يجب معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي من خلال زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي على القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة والخدمية).

٣. على اصحاب القرار الاقتصادي والسياسي في العراق الأخذ بنظر الاعتبار خطر انخفاض الإيرادات النفطية في أعداد الموازنة العامة ووضع سياسات خاصة تحوطيه لمعالجة أي اختلال يحصل في الموازنة (عجز أو فائض).

٤. إعادة تأهيل وصيانة المصافي الرئيسية في العراق، وإدخال ما استحدث من أساليب ووسائل تحسن من عملها وتزيد من كفاءتها.

المصادر

أولا. الكتب:

١. العلي، رضا صاحب، (٢٠٠٢)، **المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، البصرة، العراق.

٢. سليمان، حكمت سامي، (١٩٧٩)، **نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية**، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات، العراق.

ثانياً. الأطاريح والرسائل الجامعية:

١. احمد، شيماء محمد، (٢٠١٦)، تأثير تغير أسعار النفط على موازنة العراق العامة للفترة(٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة الدبلوم العالي في الإحصاء التطبيقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢. الجبوري، حسام الدين طه محسن جاسم، (٢٠١٧)، أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي-العراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٣. الجبوري، خلف محمد حمد، (٢٠١٧)، محددات الجدارة الائتمانية السيادية وتأثيرها في الإنفاق الاستثماري الحكومي تجارب دولية مع إشارة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤. الجنابي، علاء احمد محمد، (٢٠١٥)، تداعيات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق (دراسة تحليلية لموازنة ٢٠١٥)، رسالة دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٥. الخفاجي، سيف علي عبدالرزاق شريف، (٢٠١٧)، قياس أثر صدمة الإيرادات النفطية في متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل.

٦. محمد، زينب أحمد، (٢٠١٤)، الأزمات المالية العالمية وأثرها على تمويل الموازنة العامة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٧. محمد، زينب أحمد، (٢٠١٤)، الأزمات المالية العالمية وأثرها على تمويل الموازنة العامة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثالثاً. البحوث والمقالات

١. البصام، سهام حسين، وشريدة، سمير فوزي شهاب، (٢٠١٣)، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٦.

٢. الزيدي، حسن لطيف، (٢٠١٢)، قراءة نقدية لأسس إعداد الموازنة في العراق، مجلة بيت الحكمة، العدد(٢)، مجلد (٤)، بغداد، العراق.

٣. المهايني، وسلوم، محمد خالد، حسين عبدالكريم، (٢٠٠٧)، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ (دراسة ميدانية للموازنة العراقية).

٤. حسين، اسماعيل، (٢٠٠٤)، موازنة البرامج والأداء، المفهوم، الفلسفة، الأهداف، بحث في ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية، دمشق، سورية.

٥. كاظم، كامل علاوي، (٢٠١١)، البطالة في العراق الواقع والآثار الآليات وسبل المعالجة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

٦. مرزا، علي خضير، (٢٠١٣)، العراق: الواقع والأفاق الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت.

7. Organization of the petroleum Exporting Countries (OPEK), (2005), prined by Ueberreuter print and Digimedia.